

خاص.. قيادة فتح تتنمر على عباس لأول مرة: ظلمه لغزة دمر الحركة ومحاربة عقوباته واجب وطني



05 يوليو 2018 - 22:59

أصدرت حركة فتح في المحافظات الجنوبية مساء الثلاثاء، بيانًا تطالب فيه سلطة عباس برفع الإجراءات العقابية الظالمة في قطاع غزة، فورًا وصرف رواتب الموظفين ومستحقاتهم كاملة وبشكل فوري، أسوة بنظرائهم في الضفة.

وقالت حركة فتح على لسان عضو الهيئة القيادية العليا في المحافظات الجنوبية جمال عبيد إن "تلك الإجراءات والتي استهدفت موظفي المحافظات الجنوبية دون سواهم، وبدأت بخصم 30% من رواتبهم، وتلاها إحالة الآلاف منهم للتقاعد المبكر، ومن ثم خصم 50% من ما تبقى من مرتباتهم، كان لها نتائج كارثية على الحركة، وجعلت حياة الموظفين اليومية شبه مستحيلة.

وأكد عبيد، أن الموظفين وجعلهم من أبناء حركة فتح تحملوا تلك الإجراءات الصعبة بهدف إنهاء الانقسام أو تقصير عمره، ولكن يتضح بعد مرور أكثر من خمسة عشر شهراً من الخصومات والإجراءات الأخرى، أنهم وحدهم من يعانون ويلا تلك الإجراءات دون أي تأثير يذكر على الانقسام وقادته، بل بالعكس ساهمت تلك الإجراءات في خدمة أجندات رعاة الانقسام.

وأضاف أن التزام الكادر الفتحاوي في قطاع غزة بالشرعية وما يصدر عنها، وتلبيتهم للمسيرات المليونية التي خرجت في غزة في ذكرى استشهاد الرئيس ابو عمار، وذكى انطلاق الثورة الفلسطينية، كان دليلاً واضحاً على الانتماء الصادق والأصيل لغزة حضانة المشروع الوطني ومخزونه الاستراتيجي الذي لا ينفذ أبداً.

وأكد عبيد، أن حركة فتح في قطاع غزة تطالب الحكومة بضرورة تنفيذ مقررات المجلس الوطني، وإعلان الرئيس بخصوص صرف رواتب موظفي غزة كامل وفورا، والكف عن تقديم المبررات الواهية التي لم تعد مقبولة لدى أصغر شبل فتحاوي في قطاع غزة.

وأوضح عبيد أن الهيئة القيادية والأطر التنظيمية في قطاع غزة لن تقبل باستمرار هي الإجراءات وهي بصدد اتخاذ خطوات عملية لاستعادة حقوق أبنائها.

من جهته، طالب نابف خويطر نائب امين سر اقليم حركة فتح شرق غزة الرئيس ابو مازن بوقف الإجراءات العقابية ضد غزة.

وقال خويطر: "اننا في غزة بتنا على قناعة تامة بأن استمرار هذه الاجراءات لن يقرنا من الوحدة الوطنية بل على العكس تماما سيدفع وسيمهد لاقامة دويلة غزة، فحماس لها مصادر تمويلها والتي لا تطالها اجرائاتكم".

وأكد على ان مقاومة هذه الاجراءات اصبح واجبا وطنيا كونها لم تعد تمس حياتنا وكرامتنا الشخصية بل تعدت ذلك لتصبح مدخلا لتنفيذ مشاريع انفصالية طالما قاومناها وسنقاومها.

واستطرد قائلا: "ايماننا منا بأن الحكومة لا تملك سوى ان تنفذ سياسة الرئيس، فإننا لا نطالب سوى الرئيس بالتراجع عنها كما وتدعو كافة الاخوة من نقابيين ومحافظين واطر تنظيمية ونقابية ووزراء من غزة بإعلاء صوتهم ضد هذه الاجراءات".

تصفية حسابات

من ناحيته، اعتبر أمين سر حركة فتح (إقليم رفح)، جلال شيخ العيد، أن استمرار الخصومات على رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة، يمثل عقاباً لحركة فتح وكوادرها وانتهاكاً للمعايير الإنسانية والأخلاقية والقانونية.

وقال شيخ العيد: إن الراتب ليس منة من أحد، بل هو حق، ومن يتجرأ على إعطاء أوامر باستمرار الخصومات، هو تجرأ على لقمه أطفالنا وفرحتهم وقتل البسمة والرفقة والحب والانتماء.

وأضاف شيخ العيد: "أطفالنا سئموا الحال ومنذ عام بدون مصروفهم اليومي، ويمنون أنفسهم بأن القيادة قلبها عليهم، وأنها لن تتركهم فريسة، ولكن ما يحدث يؤكد أن الاستهداف لغزة وفتح وكوادرها بهدف الانتقام وتصفية حسابات غير وطنية ولا علاقة لها بإنهاء الانقسام؛ وإنما تجويع أولادنا وإذلالنا كابناء لفتح"، وفق تعبيره.

ودعا شيخ العيد، قيادات فتح للخروج عن صمتها لأن التاريخ لن يرحم استمرار صمتهم وخذلانهم لفتح وأهل غزة، معبراً عن استغرابه من حالة اللامبالاة بمعاناة أبناء السلطة الوطنية الفلسطينية، وابتعادهم عن توفير حليب أطفالنا وقوتنا اليومي.

وطالب القيادة والرئيس عباس بتنفيذ قرار المجلس الوطني وقراره المعلن عبر التلفزيون، بصرف رواتب كاملة والمستحقات للموظفين في قطاع غزة.

تصعيد غير مسبوق

في ذات السياق كشف مصدر خاص بـ"صوت فتح" عن وجود مشاورات جادة لعقد مؤتمر صحفي لأمناء سر اقاليم حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في قطاع غزة لإعلان استقالة جماعية الخميس أو السبت في مقر نقابة الصحفيين بغزة.

وأكد على أنحركته ستتخذ اليوم الأربعاء، إجراءات حاسمة رداً على ما قامت به حكومة الحمد الله من خصم لرواتب موظفي السلطة في القطاع.

وقال المصدر، إن « من بين الإجراءات التي ستتخذ تقديم استقالات جماعية من الأقاليم احتجاجاً على ما جرى »، مضيفاً أن تبريرات الحكومة لما قامت به من خصومات مفاجئة للرواتب غير مقبول بالمطلق، واقتصاره على موظفي المحافظات الجنوبية يوحى بأن هناك شيء يحاك ضد هؤلاء الموظفين.

وأضاف أنحركة فتح بعد مؤتمرها السابع وعدت موظفي السلطة الملتزمين بالشرعية في قطاع غزة بحل جميع مشاكلهم المتراكمة منذ بداية الانقسام، من علاوات ورتب، وإضافة أولاد وزوجات، وتفريغات 2005 فما فوق، لكن ما جرى يعتبر منافياً تماماً لهذه الوعود، وضربة قاسية لحركة فتح من قبل الحكومة.

وشدد المصدر المسؤول على ضرورة أن « تتراجع الحكومة عما قامت به من خصومات فوراً، حتى لا تتفاقم وتتصاعد الأمور، خاصة وأن قطاع غزة يعيش أوضاعاً وانسانية صعبة »، لافتاً إلى أن رواتب هؤلاء الموظفين تشكل العمود الفقري عشرات الآلاف من الأسر في قطاع غزة.

وأوضح المصدر الفتاوي أن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في قطاع غزة، سيعقدون خلال الأيام المقبلة اجتماعاً في غزة لبحث عدم تنفيذ إجراءات المجلس فيما يتعلق بالإجراءات المفروضة على القطاع وملف رواتب الموظفين الحكوميين بغزة.

وتواصل سلطة عباس فرض عقوباتها الظالمة على قطاع غزة، ولعل أبرزها خصومات على رواتب الموظفين بنسبة 50%.